



ملاحم البعد التنموي لمستقبل الاقتصاد الجزائري في إطار جائحة كوفيد 19
-دراسة قياسية لآفاق 2024-

FEATURES OF THE DEVELOPMENT DIMENSION OF THE FUTURE OF THE ALGERIAN
ECONOMY IN THE CONTEXT OF THE COVID 19 PANDEMIC- STANDARD STUDY OF
PROSPECTS FOR 2024 -

وفاء رمضاني¹ ، عقبة ريمي²

¹ جامعة حمه لخضر بالوادي + ramdani-wafa@univ-eloued.dz

² جامعة حمه لخضر بالوادي + مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية (الجزائر) + okba-rimi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام : 2021/04/05 ؛ تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ القبول : 2021/10/05

الملخص

على ضوء الجهود والتدابير الاحترازية للحكومة الجزائرية إزاء التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 مع التوقع للانتعاش النسبي والتدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، تهدف هذه الدراسة إلى الاستشراف المستقبلي لمستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2020-2024، وذلك باستخدام منهجية بوكس جنكينز "Box- Jenkins". وتوصلت الدراسة وفق نموذج المختار والمقدر ARIMA(1.1.1) إلى أن المستويات المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر موجهة نحو التعافي في معظم قطاعاته، حيث سيصل مستوى الناتج المحلي الإجمالي في أفق 2024 إلى 20474.34 مليار دج وبمعدل نمو 1.48%، ومع هذا فإننا نرى أن هذه التوقعات المستقبلية بشأن تعافي الاقتصاد الجزائري وخروجه من حالة الركود تبقى مرهونة بمدى معالجة اختلالات الهيكلية للاقتصاد ونجاعة السياسات الحكومية وكذلك بمدى سرعة زوال الوباء.

الكلمات المفتاحية . كوفيد 19، الناتج المحلي الإجمالي، منهجية Box- Jenkins.

تصنيف JEL : C0, F23, I12.

Abstract

In light of the efforts and precautionary measures of the Algerian government regarding the economic repercussions of the Covid-19 pandemic with the expectation of the relative and gradual recovery of oil prices in global markets, this study aims to foresee the future levels of GDP in Algeria for the period 2020-2024, using the "Box-Jenkins" methodology. The study, according to the chosen and estimated model ARIMA(1.1.1), concluded that the future levels of GDP in Algeria are directed towards recovery in most of its sectors, as the level of GDP in the horizons of 2024 will reach 20474.34 billion DA with a growth rate of 1.48%. However, we see These future expectations regarding the recovery of the Algerian economy and its exit from a state of stagnation remain dependent on the extent to which its structural imbalances are addressed and the efficacy of government policies, as well as on the speed of the epidemic's demise.

Keywords : COVID-19, GDP, Box- Jenkins

JEL classification : C0, F23, I12.

1-مقدمة

يواجه الاقتصاد الجزائري قرابة عام من أزمة متعددة الأبعاد على اثر تفشي جائحة كوفيد 19، هذه الجائحة وما رافقها من تدابير التباعد الاجتماعي والعزل الصحي لاحتوائها أدت إلى شلل أغلب النشاطات الحيوية للاقتصاد لاسيما نشاط قطاع المحروقات الذي انهار جراء أسعار النفط التي فقدت قيمتها أكثر من النصف في أسواقها العالمية، لتشهد الإيرادات النفطية تبعاً لها تراجع حاداً مصحوباً بتراجع الإيرادات العامة وارتفاع في عجز الموازنة وانكماش في معدلات النمو الاقتصادي.

في خضم هذه الأوضاع وما رافقها من غموض يلف مدة بقاء هذه الأزمة الصحية رغم توفر اللقاحات على نطاق واسع في الاقتصاديات المتقدمة، فضلاً عن الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية ذات الطابع الاستعجالي والاستثنائي غير المسبوق من الجانب المالي والنقدي لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة، كان من الضروري معرفة مستقبل نتاج هذه الإجراءات والتدابير من خلال الاستشراف بالبعد التنموي للاقتصاد والذي سيظهر بدرجة كبيرة من خلال مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

1-1- إشكالية الدراسة: وفقاً لما طرح فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور بالإجابة عن السؤال التالي:

- ما هي التوقعات المستقبلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في آفاق 2024 ؟

1-2- فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها في أن لأزمة كوفيد 19 آثار سلبية على مجمل أوضاع الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤدي به إلى إعاقة نموه ودخوله في حالة ركود، ولكن ومع الجهود والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الجزائرية في تبنيها لجملة من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) تتناسب الوضع الحالي والتي تتزامن مع توفر اللقاحات إزاء هذا الوباء، فإننا نتوقع أن يتعافى الاقتصاد إلى مستويات مقبولة ومرضية في الأجل القصير.

1-3- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تشخيص البعد التنموي والمالي للاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد 19.

- الوقوف على أهم التدابير والسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) في مواجهة أزمات جائحة كوفيد 19.

- صياغة وتقدير نموذج قياسي لحجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي باتجاهه المستقبلي في آفاق 2024.

1-4- المنهج المستخدم في الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب المزيج بين المنهج الوصفي والتحليلي لاستعراض أهم الأزمات الاقتصادية مع تحليل آثارها الاقتصادية والمالية على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر، كما تم استخدام المنهج الإحصائي عند عملية التنبؤ بمستويات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2020-2024 وهذا بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews10.

2- طبيعة الاقتصاد الجزائري والأزمات الاقتصادية

يتصف واقع وهيكل النظام الاقتصادي الجزائري بطبيعته الهشة، وهذا نظراً لتعرضه للعديد من الأزمات المتتالية والتي تدل في معظم الأحيان على خلل في بنية الهيكل الاقتصادي وذلك ما كشفته الأزمة النفطية سنة 1986 وسنة 2014، كما وقد يرجع السبب في تقادم الأوضاع نتيجة لظروف اضطرارية كالحالات الوبائية والتي تظهر في الوقت الراهن كأزمة اقتصادية كبيرة لم يسلم منها أي اقتصاد في العالم نتيجة جائحة كوفيد 19 .

تعكس الأزمات الاقتصادية على أنها حالة من الاضطرابات المفاجئة والحادة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي في دولة ما أو عدة دول، يتبعها انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثارها إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي ولمدة زمنية طويلة، ومن أهم أسباب نشوء تلك الأزمات يأتي على هيئة انخفاض في مستويات الاستثمار مصحوباً بتراجع معدلات النمو الاقتصادي مقارنة مع الاحتياجات، وارتفاع في معدلات البطالة، فضلاً عن حالة الذعر والحذر التي تصيب أسواق المال. (أحمد فراس العوران، 2012، الصفحة 22).

تبعاً لما سبق، ومن أجل التركيز أكثر للمظاهر والآثار التي تخلفها هذه الأزمات سيتم فيما يلي تسليط الضوء بشكل مختصر على أهم الأزمات الاقتصادية والمالية التي كان لها أثر على الاقتصاد الجزائري.

1-2- الأزمة النفطية سنة 1986: ظهرت بوادرها في فيفري 1986، وهي تعكس انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية بسبب زيادة المعروض النفطي عن الطلب عليه، وذلك عندما قامت كل من الدولتين السعودية والكويت برفع حجم صادراتها النفطية، الأمر الذي أدى أسعار النفط إلى مستويات دنيا تقارب العشر دولار للبرميل، ومع وصول الأسعار إلى هذا المستوى تراجعت تبعاً له الإيرادات النفطية للدول المنتجة لهذه المادة وفي مقدمتها دول الأوبك.

وباعتبار أن الجزائر عضوة في منظمة الأوبك فإن لانخفاض أسعار النفط ليس له تأثير سلبي على إيراداتها النفطية فحسب بل على جميع المؤشرات الكلية لاقتصادها باعتبار أن الإيرادات النفطية تمثل المغذي الوحيد للاقتصاد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في إطار أزمة النفط 1986

السنة	1985	1986	1987	1988
سعر النفط (دولار للبرميل)	27.01	12.97	17.73	14.24
الإيرادات النفطية (مليار دج)	46.787	21.439	20.479	24.100
النمو الاقتصادي (%)	3.69	0.40	-0.69	-1
التضخم (%)	10.48	12.37	7.44	5.91

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم 01 أعلاه يتبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل وثيق بأسعار النفط، فأي تأثير في أسعار هذا الأخير سواء كان بالارتفاع أو الانخفاض سينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي بنفس الاتجاه.

2-2 أزمة الرهن العقاري 2008: امتازت هذه الأزمة والتي مست الولايات المتحدة الأمريكية بداية بكونها أزمة مالية بالدرجة الأولى موروثه عن أزمة عقارية ومنطوية إلى أزمة اقتصادية عالمية فيما بعد، يُرد سبب هذه الأزمة إلى التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية نظير عجز الكثير من المقترضين في جانب الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليهم، والتي ارتبطت بشكل أساسي في الارتفاع المتتالي لسعر الفائدة الذي قام به البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 (نظام جدولة الديون)، وهو الأمر الذي شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث شروطها وأجال تسديدها وساهم في فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة للمؤسسات المالية المقرضة. (مجلخ، 2016، الصفحة 162-163). كذلك من الأسباب الأخرى التي أدت إلى توسيع دائرة الأزمة المالية إلى العالمية هو اعتماد البنوك الأمريكية تقنية التوريق بشكل واسع، أي تسديد تلك الديون العقارية المرهونة لصالحها على هيئة محافظ مالية يتم تداولها في الأسواق المالية وتؤمن لدى شركات التأمين، وهو ما دفع المستثمرين للإقبال عليها بشكل غير مسبوق مستهدين ارتفاع عوائدها، غير أن تلك الفرضية لم تكن على قدر من الصلابة والواقعية (فقد كانت أغلب تلك السندات تتميز بالرداءة) وهو ما عجل بانخفاض قيمتها وساهم في زيادة معدلات عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالقروض الأولية فضلا عن صعوبة تحصيل الأصول المالية المنبثقة من القروض، وهو الأمر الذي عجل بظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي أدت إلى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية، ولم يتوقف امتداد هذه الأزمة على الجانب المالي فحسب وإنما انتقلت وامتدت إلى الجانب الاقتصادي فضربت الاقتصاد الإنتاجي وخلقت فجوة كبيرة بين إجمالي الناتج المحلي والقطاع المالي والذي كان من المفترض بقائهما على مستوى كبير من الانسجام. (نعمان منذر، مخيف، وطارق علي، 2020، الصفحة 424).

لقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 إلى تراجع أسعار النفط خلال فترة قصيرة إلى أكثر من 60% هذا بالإضافة إلى اضطراب دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط، وبما أن الجزائر جزء من منظومة الأوبك فإن لهذا التراجع لأسعار النفط يعتبر هو الأكبر للأزمة على الاقتصاد الجزائري إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الوحيد للدخل الوطني بنسبة تتجاوز 95%.

الجدول رقم 02: تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في إطار الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008

السنة	2007	2008	2009	2010
سعر النفط (دولار للبرميل)	74.66	98.96	62.35	80.35
رصيد الميزان التجاري	34.24	40.6	7.78	18.21
رصيد ميزان المدفوعات	29.55	36.99	3.86	15.33
الإيرادات النفطية (مليار دج)	2711.850	1715.400	1927.000	1501.700
رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	579.231	-1288.605	-3918.772	-1392.296
النمو الاقتصادي (%)	1.68	3.37	2.36	1.63
التضخم (%)	3.67	4.86	5.73	3.91

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات كل من منظمة الأوبك والبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

- من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه يتضح:
- تراجع حاد في رصيد الميزان التجاري لسنة 2009 والذي بلغ 7.78 مليار دولار بسبب التراجع الحاد في حجم الصادرات (جاء تراجع أسعار النفط) مع ارتفاع حجم الواردات.
- تراجع كبير في رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 والذي وصل إلى عتبة 3.86 مليار دولار وهذا راجع للإفرازات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية عبر قناة أسعار النفط.

- تراجع في مستوى الإيرادات النفطية للفترة 2008-2010 مقارنة بسنة 2007 وهذا نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الطلب العالمي على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي والذي اشتد بشكل خاص في منطقة اليورو، مما ساهم تبعاً لها تراجع في أسعار النفط والذي يشكل المورد الأساسي للإيرادات العامة للجزائر.
- عجز متواصل في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2008-2010، وهذا نتيجة اختلال التوازن بين نمو الإيرادات العامة ونمو النفقات العامة.
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2010 لتبلغ على التوالي: 2.36% و 1.63%، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم وامتدت آثارها بشكل غير مباشر للجزائر من خلال قناة أسعار النفط.
- ارتفاع معدلات التضخم، حيث بلغ أقصى معدل له سنة 2009 نظير عدة أسباب من أهمها ارتفاع أسعار المواد الأولية، الزراعية والغذائية المستوردة نتيجة التأثير غير المباشر للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- يتضح من التحليل السابق بالفعل مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال قناة أسعار النفط الذي يشكل عماد الإيرادات العامة والمورد الشبه الوحيد في تغذية جميع قطاعاته، ولكن ما يجب الإشارة إليه رغم تسجيل الآثار السلبية على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري أن تلك التأثيرات لا يمكن اعتبارها ذات أثر سلبي حاد وهذا لعدة مبررات نذكرها في النقاط التالية: (مجلخ، 2016، الصفحة 300).
- اعتماد الحكومة الجزائرية على سعر مرجعي في تحديد أسعار النفط لإعداد الميزانية العامة أقل من السعر الذي وصل إليه في الأسواق العالمية، حيث حدد السعر المرجعي لسعر البرميل من النفط لإعداد الميزانية آنذاك بـ 37 دولار.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية جزائرية مع المصارف العالمية، فأغلب المصارف الجزائرية هي ذات طابع عمومي يغيب فيها ممارسة عمليات المضاربة وليس لها استثمارات في البورصات العالمية.
- غياب سوق مالي بالمعنى الفعلي للجزائر.

2-3 الأزمة النفطية لعام 2014: لا تختلف هذه الأزمة عن سابقتها من الأزمات التي تعكس التراجع الحاد لأسعار النفط سواء من حيث الأسباب أو من حيث الآثار التي تتركها، فمن حيث الأسباب فقد شهد النصف الثاني من عام 2014 و عام 2015 وفرة في المعروض النفطي تجاوز فيه مستوى الطلب عليه، يرد سببه إلى زيادة الإنتاج من خارج منظمة الأوبك (ارتفاع إنتاج منطقة أمريكا الجنوبية من النفط والوقود السائل الصخري) مقابل استقرار إنتاج دول الأوبك عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، وهو الأمر الذي أدى إلى وصول سعر سلة خامات الأوبك إلى 44.4 دولار في جانفي 2015 بتراجع قدره 59% مقارنة بشهر جوان 2014 وبـ 54% مقارنة بشهر سبتمبر 2014، لتفقد الأسعار تبعاً لذلك أكثر من نصف قيمتها الإسمية خلال أربعة أشهر فقط، ليصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 وما دون 30 دولار للبرميل عام 2016. (مريم، 2017، الصفحة 130).

أما من حيث الآثار التي تتركها هذه الأزمة وبشكل خاص على الدول المصدرة للنفط فهي آثار سلبية عموماً، وباعتبار أن الجزائر من الدول المصدرة لهذه المادة فإنها لم تسلم من شرارة تقلبات أسعارها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في إطار أزمة النفط 2014

السنة	2013	2014	2015	2016
سعر النفط (دولار للبرميل)	109.38	99.68	52.79	44.28
الإيرادات النفطية (مليار دج)	1615.9	1577.7	1722.9	1682.6
رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	-2128.8	-3068	-3103.8	-2285.9

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات كل من منظمة الأوبك والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه يتضح:

- تراجع الإيرادات النفطية خلال عامي 2014 و 2016 إلى مستوى 1577.7 مليار دج وإلى 1682.6 مليار دج على التوالي وهذا بالموازاة مع تراجع أسعار النفط.
- تسجيل خسائر كبيرة في رصيد الميزانية العامة بعد الأزمة، في هذا الشأن وقصد مواجهة التراجع في الإيرادات النفطية وتغطية النفقات العامة لجأت الحكومة بدايةً إلى صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز المسجل، حيث بلغت تغطية العجز لعام 2014 مقدار 2965.7 مليار دج ثم بدأت هذه التغطية في الانخفاض مع نهاية 2016 وبداية 2017 حيث كان آخر رصيد للصندوق هو 784.5 مليار دج، ومع استنفاد كل متاحات هذا الصندوق كان لزاماً على السلطات الحكومية الجزائرية البحث عن وسائل أخرى للتغطية العجز الموازني ومواصلة تمويل المشاريع المعتمدة من دون العودة إلى سيناريو الاستدانة الخارجية، فكان إجراء القرض السندي (قدرت حصيلة هذا القرض بـ 560 مليار دج وهو ما يمثل تقريباً ثلث العجز الموازني لعام 2016) ثم التمويل غير التقليدي (حدد بنك الجزائر حجم النقود وفق هذه الصيغة بـ 2186 مليار دج إلى غاية 30-11-2017). (عبد القادر، 2020، الصفحة 41-42).

4-2 الأزمة الوبائية لعام 2020 (كوفيد 19): على خلاف الأزمات السابقة فقد جاء منشأ هذه الأزمة من القطاع الصحي، حيث ظهر هذا الوباء والذي أطلق عليه اسم مرض الجهاز التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كوفيد المستجد 19 لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وانتشر ليشمل جميع أنحاء العالم دون استثناء، وكننتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقه هذا الفيروس من شخص لآخر مع قصور الدول الموبوءة في السيطرة عليه واحتوائه تم تصنيفه من قبل منظمة الصحة العالمية كجائحة عالمية. (منظمة الصحة العالمية، 2020).

ومع الانتشار الواسع لجائحة كوفيد 19 على مستوى عدد كبير من البلدان والروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود انهار السوق الاقتصادي العالمي وانهارت معه معظم الاقتصاديات نتيجة لتدابير العزل الصحي الإلزامي والإغلاق الجزئي أو الشبه الكلي لمختلف القطاعات، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، كما ترتب عن تلك الجائحة تسجيل أعباء مالية إضافية وجهتها الحكومات لتدعيم متطلبات الرعاية الصحية. فعلى صعيد السوق الاقتصادي العالمي فقد سجل هذا الأخير ركود في النمو الاقتصادي وزيادة في الدين العام وضغطا في الأسواق المالية والسلع الأولية وتراجعا في التجارة العالمية مقارنة لما هو في السابق.

الجدول رقم 04: تطور مؤشر النمو الاقتصادي العالمي ونمو التجارة العالمية في إطار أزمة كوفيد 19

	مؤشر نمو التجارة العالمية			مؤشر النمو الاقتصادي العالمي		
	الاقتصاديات الناشئة والنامية	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاد العالمي	الاقتصاديات الناشئة والنامية	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاد العالمي
2019	0.3	1.4	1	3.6	1.6	2.9
2020	- 8.9	- 10.1	- 9.6	- 2.4	- 4.9	- 3.5
2021	9.2	7.5	8.1	6.3	4.3	5.5
2022	6.7	6.1	6.3	5	3.1	4.2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: دعم السياسات ونشر اللقاحات بعززان النشاط الاقتصادي، جانفي 2021.

يتبين من الجدول أعلاه أن معدلات نمو الاقتصاد العالمي من المنتظر أن يحقق نموا قدره 5.5% عام 2021 ونسبة قدرها 4.2%، ونذكر أن تعافي النمو المتوقع لعامي 2021 و2022 في أعقاب التراجع الحاد لعام 2020 إنما يرد إلى تطور اللقاحات وإلى الدعم الإضافي من السياسات في عدد قليل من الاقتصاديات الكبرى.

من ذات الجدول أيضا يتضح أنه من المتوقع أن تتباين قوة التعافي بدرجة كبيرة في مختلف الاقتصاديات سواء المتقدمة منها أم الناشئة والنامية وهذا حسب قدرة كل بلد على الاستفادة من التدخلات الطبية، وبمدى فعالية الدعم المقدم من السياسات. نفس الملاحظة بالنسبة لنمو حجم التجارة العالمية نلاحظ تراجع حاد على مستواها بشكل أسوأ مما كان عليه الحال في أزمة الرهن العقاري لعام 2008، إذ شهد نمو حجم التجارة العالمية انكماشاً حاداً قدره (9.6 - %) في عام 2020 نظير انكماش حجم صادرات وواردات السلع والخدمات لكل من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء وهذا نتيجة التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 وكذلك نظير تراجع نمو قطاع السياحة، ولكن من المتوقع أن يشهد نمو حجم التجارة العالمية ارتفاعاً ليبلغ مقدار 8.1% و6.3% خلال عامي 2021 و2022 على التوالي نتيجة انتعاش واردات وصادرات الاقتصاديات العالمية والمتوقع على أثر عودة نطاق التبادل التجاري تزامناً مع انتعاش حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الجزائر كغيرها من الاقتصاديات لم تكن في مأمن من تداعيات هذه الأزمة التي انتشرت فيها ابتداء من 25 فيفري 2020، حيث فقدت نصف مداخلها من العملة الصعبة بسبب انهيار أسعار النفط إلى ما دون 25 دولار للبرميل في 18 مارس 2020، وعلى اعتبار أن الخزينة العمومية تعتمد على الصادرات النفطية والغاز بنسبة تتجاوز 95%، فقد شهدت حالة عجز في الميزانية العامة قدر ثلاث أشهر الأولى من عام 2020 بـ 2000 مليار دج، ونتوقع أن يستمر هذا العجز بسبب جهود احتواء الوباء ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق الكلي والجزئي لمختلف القطاعات، ناهيك عن أزمة الاحتجاجات السياسية التي فرضها الوضع العام منذ أكثر من عام.

إضافة إلى النقطة السابقة فقد سمح انتشار الجائحة وما صاحبها من إجراءات صحية فرضتها الحكومة لاحتوائها بإعاقه النشاط الاقتصادي، وذلك عبر إعاقه الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والصناعة والسياحة والتسوق... إلخ، فمثلا تسبب تعليق الرحلات الجوية منذ 18 مارس 2020 في خسائر لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بلغت نهاية شهر جوان 2020 بـ 38 مليار دج وقد تصل إلى 89 مليار دج مع نهاية 2020. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

كما تضرر قطاع السياحة نتيجة توقف الرحلات الداخلية والخارجية من تكبد الفنادق والوكالات السياحية خسائر بلغت 81.9 مليار دج، فيما تجاوزت بالنسبة لمجمع الفنادق والسياحة والحمامات المعدنية ما قيمته 8 ملايين دينار، وذلك خلال الأشهر الأولى فقط من الجائحة. (الخبر الصدوق والمصادقية، 2020).

وانخفض الطلب على النفط بشكل خاص من قبل إيطاليا وإسبانيا كونهما الزبونين الرئيسيين للجزائر في أوروبا وفي العالم، الأمر الذي نجم عنه تكبد مؤسسات قطاع الطاقة خسائر تذكر على النحو كالتالي: (الإذاعة الجزائرية، 2020).

- سوناطراك: يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء بـ247 مليون دج في الفترة بين 15 مارس و31 ماي.
- سونلغاز: نقص في رقم الاعمال بـ 6.5 مليار دج.
- نفضال: إجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية الآن يقدر بـ 20 مليار دج.
- شركة طيران طاسيلي (فرع مجمع سوناطراك): تراجع في رقم الأعمال بـ27 % في مارس أي خسائر بـ 221 مليون دج وتراجع بـ 72 % في أبريل أي 595 مليون دج.

كما أثارت الجائحة ضغطاً كبيراً على القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر، فقد سجل الإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني انخفاضاً بنسبة 14.1% خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مما يجعل متوسط التغير في النصف الأول من عام 2020 عند (10.2%) ، هذا الاتجاه التنازلي في الإنتاج الصناعي لوحظ على جميع الأنشطة، فمن جانب قطاع الطاقة سجلت انخفاضاً بنسبة 6.8% في الربع الثاني 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما سجلت المناجم والمهن انخفاضا بنسبة 3.6 % في الربع الثاني من عام 2020 ومع ذلك، فإن حجمها أقل مما لوحظ في الربع السابق (-6.7%). وبالمثل، هناك انخفاضات كبيرة تميز ببقية الأنشطة وعلى رأسها الصناعات الغذائية التي انخفض إنتاجها بنسبة (0.3-%) في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق والتي تميزت بتباين قدرته بنسبته (-1.2%) ، (ONS, 2020 , P01).

نفس الملاحظة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية فقد سجل هو الآخر تراجعا في قيمة الصادرات خلال السداسي الثاني من عام 2020 بسبب انخفاض سعر النفط إلى 1365.0 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام السابق (2129.8 مليار دج)، كما سجلت الواردات تراجعا في قيمتها إلى مستوى 2128.4 مليار دج خلال السداسي الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 (2660.0 مليار دج) ، هذه التطورات التي سجلت أدت إلى اتساع العجز التجاري الذي ارتفع من (530.2- مليار دج إلى (-763.4) مليار دج رغم الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي. (ONS, 2020 , P2)

كما نال قطاع الخدمات المالية في الجزائر حظه من تداعيات الجائحة، فقد خيم على مختلف المؤسسات البنكية أزمة نقص السيولة النقدية لتمتد آثارها على مراكز ومكاتب البريد الموجودة في مختلف أنحاء البلاد، فعلى صعيد المؤسسات البنكية العمومية وخلال الشهرين جويلية وأوت من سنة 2020 تراجع حجم المدخرات المالية بشكل رهيب نتيجة لتقلص نشاط الشركات الكبرى خلال فترة الحجر الصحي هذا من جهة (فمثلا شركة سوناطراك لوحدها سجلت تراجعا في حجم مبيعاتها تراوح ما بين 20% و25% خلال سنة 2020، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مدخراتها من العملة الوطنية) ومن جهة أخرى تضاعفت نسبة الطلب على النقود من قبل المودعين نتيجة اضمحلال الثقة بين المواطنين والمنظومة البنكية وردود الفعل الحكومية لاسيما خلال الأزمات تحت ضغط تداعيات جائحة كوفيد 19 أكد البنك المركزي أن السيولة الإجمالية للبنوك واصلت انخفاضها سنة 2020 حيث انتقلت من 1557.6 مليار دج في نهاية 2018 إلى 1100.8 مليار دج في نهاية 2019 لتبلغ 916.7 مليار دج في نهاية 2020 أي تقليص في سيولة البنكية بـ 184.2 مليار دج مقارنة بمستواها الذي سجلته في نهاية 2019. (الإذاعة الجزائرية، 2020).

أما على صعيد مراكز ومكاتب البريد الجزائري فقد "كشفت قسم التمويل والتخطيط في إدارة مؤسسة بريد الجزائر أن مكاتب البريد سجلت سحب 144 مليار دج خلال الفترة بين 18 و28 جويلية لعام 2020 من 22 مليون حساب جار من أصل 27 حساب مفتوح لدى البريد من 3 ملايين تعود للمتقاعدين والباقي في رواتب عمال وموظفي القطاع العمومي والقطاعات الأمنية بمختلف أنواعها". (العربي الجديد، 2020).

إن جميع العجزات التي سجلتها مختلف القطاعات المشكلة للاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد 19 مع تراجع أسعار المحروقات سمحت بإنكماش النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة (-3.9%) في الربع الأول من عام 2020 بعدما حقق نمواً يُقدَّر بـ 2.7% في الفترة نفسها من العام الماضي (ONS , P01، 2020)، وحسب ما أشارت إليه تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات حول نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات فقد بلغت نسبة سالب قدرها (1.5-%) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 مقابل 3.6% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة (ONS , P02، 2020)، وحسب البنك الدولي فإن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر سيعرف تعافٍ جزئي في عامي 2021 و2022، وذكر أن هذا التعافي متوقف على التعافي الجزئي في الطلب، وفي إنتاج المحروقات وصادراتها، وكذلك على مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تعيد الثقة في الاستثمار وتعزز استثمار القطاع الخاص. والجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي في الجزائر على غرار مؤشر النمو الاقتصادي حسب توقعات البنك الدولي:

الجدول رقم 05: تطور بعض مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي في الجزائر

المؤشر السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار السوق الثابتة (%)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين) (%)
2019	0.8	-9.6	2.3
2020	-6.5	-15.8	2.1
2021	3.8	-12.9	3.4
2022	2.1	-9.6	4.2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البنك الدولي، مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقير - الجزائر : قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، أكتوبر 2020، ص: 147.

3- استجابة الجزائر إزاء تداعيات جائحة كوفيد 19 من خلال السياستين النقدية والمالية
للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 على القطاع الاقتصادي وضمان المتطلبات الأساسية لاستمرارية النشاط الاقتصادي، ركزت السلطات الجزائرية على تنفيذ إجراءات مهمة على مستوى السياستين المالية والنقدية، نذكرها في النقاط التالية:
1-3 على مستوى السياسة المالية: على ضوء إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 03 ماي 2020 قررت الحكومة الجزائرية قصد التخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة من اتخاذ جملة من الإجراءات تدخل في إطار السياسة المالية نذكر أهمها في الآتي: (الحكومة الجزائرية، 2020).

- رفع تخفيض ميزانية التسيير من 30% إلى 50% حيث يشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها.
- إلغاء الضريبة على المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج ابتداء من الفاتح جوان 2020.
- رفع الأجر الوطني الأدنى بزيادة 2000 دج ليصبح 20 ألف دج ابتداء من الفاتح جوان 2020.
- إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة، والذي ينظر إليه كإجراء يسمح بتخفيف العبء الضريبي.
كما تقرر ضمن إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 10 ماي 2020 من اتخاذ حزمة من التدابير نذكرها على النحو التالي:
- تمديد العمل بالتخفيض المقدر بـ 50% من فائدة المداخل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025.
- إعفاء الأجر التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار.
- زيادة التحويلات النقدية للأسر منخفضة الدخل.
- كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمرجعة الضريبة الجرافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وإخضاع حسابها لسلم تصاعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، ومراجعة الرسوم على المنتجات البترولية، والسيارات الجديدة، كما تطرق إلى الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كوفيد 19.

2-3 على مستوى السياسة النقدية: في إطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعات المنجرة على تفشي جائحة كوفيد 19، اتخذ بنك الجزائر سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرافية، تتمثل أهمها في الآتي: (بنك الجزائر، 2020).
- تخفيض سعر إعادة الخصم من إلى نسبة 3% بدلا من 3.25%.
- زيادة الأدوات الإقراضية وتمديد آجال استحقاق القروض.
- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، حيث تم تخفيضه خمس مرات في ظرف ثلاثة شهور تقريبا ، وذلك من 10% في ديسمبر 2019 إلى 8% في مارس 2020 ثم إلى 6% في ماي 2020 ثم إلى 3% في سبتمبر 2020 ثم إلى 2% ابتداء من 15 فيفري 2021.
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من وسادة الأمان الإجبارية والمقدرة نسبتها 2.5% من أموالها الخاصة والمفروضة بموجب النظام 01-14 لسنة 2014 المتعلق بنسب الملاءة.
- تخفيض نسبة السيولة المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية.

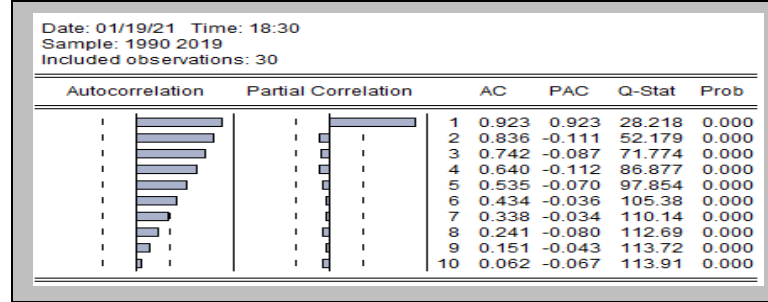
4- التنبؤ بملاحم البعد التنموي للاقتصاد الجزائري في آفاق 2024:
لغرض إجراء عملية التنبؤ العلمي لسلوك البعد التنموي للاقتصاد الجزائري سيتم الاستعانة بمنهجية "بوكس جينكنز" باعتبارها المنهجية الأكثر تناسبا مع مختلف توجهات تحليل السلاسل الزمنية، حيث تجمع منهجية "بوكس جينكنز" بين منهجيتين مختلفتين في معادلة واحدة، نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model (AR)، ونموذج المتوسطات المتحركة Moving Average (MA).

كما استعانت الدراسة بالنتائج المحلي الإجمالي والأسعار الحقيقية (GDPR) كمؤشر للبعد التنموي في الجزائر.
1-4 التنبؤ بالقيم المستقبلية للنتائج المحلي الإجمالي GDPR باستخدام منهجية بوكس جينكنز (Box-Jenkins):
حسب منهجية "بوكس جينكنز" يتم تحليل السلاسل الزمنية لإيجاد أفضل نموذج للتنبؤ إتباع المراحل المتسلسلة التالية:
1-1-4 مرحلة التعرف والتشخيص الأولي Identification: تتحصر هذه المرحلة في التحقق من استقرارية البيانات الخاصة بالسلسلة الزمنية، والذي يكون من خلال الرسم البياني لدالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي، فضلا عن اختبار جذر الوحدة.
1-1-1-4 دراسة استقرارية سلسلة النتائج المحلي الإجمالي GDPR: من أهم الأدوات الإحصائية المهمة التي تستخدم في معرفة استقرارية السلسلة الزمنية نذكر: معاملات الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، فضلا عن اختبارات جذر الوحدة.

■ **فحص معاملات الارتباط الذاتي ACF:** ويتم ذلك أولاً برسم التمثيل البياني لمعاملات الارتباط الذاتي وهذا بعد تحديد درجة الإبطاء المناسبة، ثم القيام بعملية الفحص، فإذا كان شكل الارتباط داخل حدود مستوى معنوية 5% فإن معاملات دالة ارتباطها معنوية لا تختلف جوهرياً عن الصفر، وبهذا تكون السلسلة الأصلية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الصفر، ومن ثم يتم إجراء التحليل على السلسلة الأصلية دون إجراء تحويلات عليها، أما إذا حدث العكس أي إذا وقع شكل الارتباط خارج حدود مستوى معنوية 5% في هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة ومن ثم لابد من إجراء تحويلات على القيم الأصلية للسلسلة وذلك بأخذ الفروق عليها حتى نصل إلى سلسلة مستقرة.

يظهر الجدول الموالي معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة النمو الاقتصادي GDP: GDP:

الجدول رقم 06: معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة GDP الأصلية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10.

يتضح من الجدول رقم 06 أن معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي GDP الأصلية قد تجاوزت حدود الثقة لأغلب فترات الإبطاء، ما يعني أنها معنوية تختلف عن الصفر، ومن ثم فالسلسلة الزمنية GDP غير مستقرة، وما يؤكد عدم استقرارها هذه السلسلة عند مستوياتها الأصلية هي إحصاءة $Q\text{-Stat}=113.91$ التي تقابل آخر قيمة للفجوة ($K=10$) أكبر من القيمة الجدولية لإحصاءة كاي-تربيع $(10) = 18.3$ ($\chi^2_{(0.05)}$).

■ **اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF:** رغم وفرة الاختبارات الإحصائية التي تختبر فيما إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة أم لا، سنكتفي هذه الورقة البحثية على اختبار ديكي فولر المطور ADF.

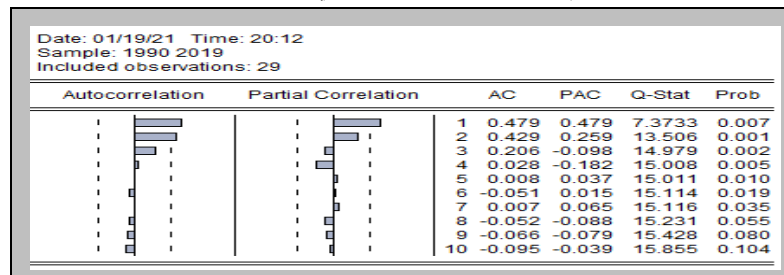
الجدول رقم 07: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام ديكي فولر المطور ADF

Variable	Level : Intrecept	1 st différence : Intrecept
	t-Statistic (Prob)	t-Statistic (Prob)
GDP	1.832439 (0.9996)	3.223844 (0.0291)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10. (انظر الملحق رقم 01).

تقود نتائج الجدول أعلاه إلى أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) غير مستقرة عند المستوى (Level)، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة، وهو ما يعني أن هناك جذر الوحدة للسلسلة المذكورة، وذلك لأن قيمة الاحتمال الحرجة أكبر من 5%، أما عند أخذ الفرق الأول (1 st différence) لذات السلسلة يتضح أن بياناتها تتحول إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والمتمثلة في استقرار السلسلة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. وبمشاهدة معطيات الجدول رقم 08 الموالي يمكن التأكد من نتيجة استقرار السلسلة GDP عند أخذ الفرق الأول.

الجدول رقم 08: معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة DGDPR



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الإحصاءة $Q\text{-Stat}=15.855$ التي توافق آخر قيمة للفجوة ($K=10$) أقل من القيمة الجدولية لإحصاءة كاي-تربيع $(10) = 18.3$ ($\chi^2_{(0.05)}$)، وهو ما يعني أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد أخذ الفرق الأول (DGDPR) مستقرة.

2-1-4 مرحلة تقدير معلمات النموذج Parameter Estimation: من خلال جدول معلمات الارتباط الذاتي للسلسلة المستقرة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، يتم كخطوة مولية تحديد النماذج المحتملة للتقدير واختيار أفضل نموذج للتنبؤ والذي يشترط توفر ما يلي:

- معنوية المعلمات المقدره. - يحظى بأقل قيمة لمعيار ACI. - أعلى قيمة لمعامل جودة التوفيق R^2 . - أقل قيمة لمعلمة التباين (التقلب) SigmaSQ.

الجدول رقم 09: نتائج تقدير نماذج $ARIMA(p, d, q)$ المحتملة للنتائج المحلي الإجمالي GDPR

Differenced GDPR	Significant AR	Significant MA	SigmaSQ	AIC	R^2
ARIMA(0, 1, 1)	-	Yes (10%)	48267.45	13.83	0.1619
ARIMA(1, 1, 0)	Yes (1%)	-	41811.53	13.69	0.2724
ARIMA(1, 1, 1)	Yes (1%)	No	38993.60	13.70	0.3229
ARIMA(2, 1, 0)	Yes (1%)	-	44269.71	13.76	0.2313
ARIMA(2, 1, 1)	Yes (5%)	Yes (10%)	39063.32	13.70	0.3217

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10. (انظر الملحق رقم 02).

يتضح من الجدول أعلاه وبعد المفاضلة بين عدة نماذج حسب المعايير المذكورة أن أفضل نموذج يمكن اختياره هو النموذج $ARIMA(1, 1, 1)$ والذي يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$DGDPR_t = \beta_0 + \beta_1 DGDPR_{t-1} + \beta_2 \varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t$$

أي

$$DGDPR_t = 301.4066 + 0.811005 DGDPR_{t-1} - 0.353980 \varepsilon_{t-1}$$

ويظهر الجدول الموالي نتائج تقدير معلمات النموذج المختار $ARIMA(1, 1, 1)$:

الجدول رقم 10: نتائج تقدير النموذج المفضل $ARIMA(1, 1, 1)$ لسلسلة النتائج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	301.4066	100.6340	2.995077	0.0061
AR(1)	0.811005	0.170499	4.756648	0.0001
MA(1)	-0.353980	0.341142	-1.037632	0.3094
SIGMASQ	38993.60	13943.40	2.796563	0.0098
R-squared	0.322955	Mean dependent var	359.7234	
Adjusted R-squared	0.241710	S.D. dependent var	244.2350	
S.E. of regression	212.6795	Akaike info criterion	13.70314	
Sum squared resid	1130814.	Schwarz criterion	13.89173	
Log likelihood	-194.6956	Hannan-Quinn criter.	13.76221	
F-statistic	3.975060	Durbin-Watson stat	2.086452	
Prob(F-statistic)	0.019118			
Inverted AR Roots	.81			
Inverted MA Roots	.35			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10.

3-1-4-1 مرحلة فحص ملاءمة النموذج Examine the appropriateness of the model: تمثل هذه المرحلة من أهم مراحل التحليل إذ يتم فيها التحقق من ملاءمة النموذج، وذلك من خلال فحص وتحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر بالإضافة إلى اختبار جذر الوحدة لسلسلة بواقي النموذج، على النحو التالي:

3-1-4-1 تحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج: يتبين من خلال جدول دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج أدناه أن الأخطاء تمثل تغيرات عشوائية لأن كل قيم الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لبواقي النموذج تقع بأكملها داخل فترة الثقة 95%.

الجدول رقم 11: دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج $ARIMA(1, 1, 1)$ لـ GDPR

Date: 09/28/21 Time: 15:18 Sample: 1990 2024 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.114	-0.114	0.4165	0.519
		2	0.131	0.119	0.9836	0.612
		3	-0.016	0.011	0.9925	0.803
		4	-0.161	-0.182	1.9268	0.749
		5	-0.065	-0.105	2.0848	0.837
		6	-0.158	-0.139	3.0625	0.801
		7	0.096	0.089	3.4415	0.841
		8	-0.044	-0.016	3.5259	0.897
		9	-0.005	-0.074	3.5271	0.940
		10	-0.042	-0.111	3.6095	0.963

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10.

بالاستعانة باختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور على سلسلة البواقي (Z) للنموذج المقدر $ARIMA(1, 1, 1)$ يتبين أن السلسلة (Z) مستقرة عند المستوى، وهذا ما توضحه نتائج الجدول الموالي:
الجدول رقم 12:

نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF على سلسلة بواقي نموذج $ARIMA(1, 1, 1)$

	Level			
	Variable	Trend and Intrecept	Intrecept	None
Z	t-Statistic	5.862759	6.012364	5.964661
	(Prob)	0.0003	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10. (أنظر الملحق رقم 03).

4-1-4- مرحلة التنبؤ لقيم البعد التنموي للجزائر في أفق 2024 Prediction: بعد تحديد النموذج المناسب وفق عمليات التشخيص والتقدير وكذا فحص مدى ملاءمته، سيتم في هذه المرحلة وكأخر استخدامه في التنبؤ بالقيم المستقبلية للسلسلة الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم 13: القيم المستقبلية لمؤشر البعد التنموي في الجزائر للفترة 2020-2024

السنة	2024	2023	2022	2021	2020	القيمة	GDPR
DGDPR	268.885	261.3062	251.9613	240.4386	226.2307	19354.3229	
النسبة %	20474.3469	20175.2443	19875.0388	19615.2850	19354.3229	1.18	
	1.48	1.51	1.32	1.35	1.18		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10.

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 13 أعلاه تتبين الصورة المستقبلية لواقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، فمن حيث القيمة فقد انتقل هذا الأخير من 19354.3229 مليار دج سنة 2020 ليصل إلى 20474.3469 مليار دج سنة 2024 أي بزيادة قدرها 1120.024 مليار دج، أما من حيث معدلات نموه فنلاحظ تذبذب في مستوياته، حيث سيصل مع سنة 2024 إلى 1.48%.

5-خاتمة:

تحت ضغط أزمتي جائحة كوفيد 19 وتراجع أسعار النفط يعيش الاقتصاد الجزائري حالة من التعقيدات والتحديات لاسيما من جانبه الاقتصادي والاجتماعي، فقد تسببت الأولى في تباطؤ نشاط القطاعات ذات الطابع الاستثماري والاستهلاكي بشكل خاص وهذا بطبيعة الحال نتيجة الإجراءات الاحترازية التي فرضتها تدابير العزل الصحي على كافة التراب الوطني، أما الأزمة الثانية والتي تعكس تراجع في أسعار النفط فقد أدت إلى تفاقم الوضع نتيجة تقليص عائدات الصادرات منه، فقد انخفض سعر النفط في الأسواق العالمية إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولار للبرميل في أبريل 2020، وكمحصلة نهائية لأثر تلك الأزمة المزدوجة على الوضع الاقتصادي في الجزائر تم تسجيل تراجع كبير وبشكل غير مسبوق للنمو الاقتصادي، فقد قدر خلال الربع الأول من عام 2020 بـ (-3.9%).

ومع الغموض الذي يلف مدة بقاء الأزمة الصحية في البلاد رغم توفير اللقاحات ومع بداية الانتعاش النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية وعودة النمو التدريجي إلى القطاعات الحيوية مثل الفلاحة وغيرها، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التنبؤ بالمستويات المستقبلية للبعد التنموي في الجزائر خلال الفترة 2020-2024، حيث تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للبعد التنموي.

وخلصت الدراسة بناء على ما تعرضت له سواء من الجانب التحليلي أو من الجانب القياسي إلى ما يلي:

- يعاني الاقتصاد الجزائري من هشاشة وضعف هيكلته وهو ما جعله عرضة لمختلف الأزمات، والتي غالباً ما يكون مصدرها أو سببها الرئيسي في انهيار أسعار قطاع المحروقات في الأسواق العالمية.

- من التداعيات التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 على الصعيد المالي في الجزائر تمثلت في تفاقم العجز المالي يتبعه تراجع في الإيرادات و حدوث انكماش في النمو الاقتصادي قدر بـ 3.9% خلال الربع الأول من عام 2020 وتقلص إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بنسبة 1.5% على خلفية الانكماش الحاد في الاستثمار.
- على اثر التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري، اتخذت السلطات الحكومية إزاء ذلك جملة من الإجراءات تمثلت أهمها في تقديم الدعم المالي، وقد تم تعزيز ذلك من خلال السياسة المالية (كرفع الأجور وإلغاء بعض الضرائب... إلخ) والسياسة النقدية كخفض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني قصد زيادة حجم التمويل البنكي للقطاع الخاص.
- وفق تقدير نموذج (ARIMA(1.1.1) تم التوصل إلى أن التنبؤات المستقبلية لمستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر في أفق 2024 سيصل إلى حدود 20474.3469 مليار دج، وبنسبة نمو 1.48 %، وهي نسبة مقبولة ومرضية إذا ما قورنت بالعام 2020 وفق ما توقعه البنك الدولي (6.5-%).
- إن التوقعات المستقبلية بشأن تحقيق معدلات إيجابية وتعافي الاقتصاد الجزائري من حالة الركود تبقى مرهونة بمدى معالجة الاختلالات الهيكلية، ونجاعة السياسات الحكومية وكذلك بمدى سرعة زوال الوباء.
- بناء على ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:
- إن الطبيعة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري جعله عرضة للصدمات الخارجية، ولهذا فالأمر يستدعي ضرورة وضع نموذج اقتصادي يهدف إلى التنوع الاقتصادي يكون مبنياً على الإنتاج وخلق الثروة لاسيما في ظل الكفاءات البشرية والطبيعية التي تزخر بها البلاد.
- العمل على مواصلة الإصلاحات لجميع المؤسسات المالية والنقدية بالإضافة إلى تعميق الإصلاحات الجبائية .
- على اعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد موازي وبالتالي فهو لا يلجأ كثيراً إلى البنوك والمؤسسات المالية سواء في وضع الودائع فيها أو طلب القروض منها، وعليه حتى ليكون للسياسة النقدية ذات تأثير فعلي على الاقتصاد وتحقق الأهداف المرجوة منها كتحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي يستدعي دمج القطاع غير الرسمي في النشاط الرسمي.
- الاهتمام بالقطاع الرقمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة في المؤسسات المالية.
- إنشاء صندوق مالي مخصص للطوارئ والأزمات حال حدوثها تديره كوادر بشرية ذات كفاءة.

6- قائمة المراجع:

- 1.ONS. (2020). **INDICE DE LA PRODUCTION INDUSTRIELLE - au 2ème trimestre 2020** . Disponible sur le site officiel <https://www.ons.dz>. Afficher la date(04-02-2020).
- 2.ONS. (2020). **Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises 1 semestre 2020**. Disponible sur le site officiel <https://www.ons.dz>. Afficher la date(04-02-2020).
3. أحمد فراس العوران، (2012)، "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن،
4. البنك الدولي (أكتوبر 2020)، "مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر - الجزائر: قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار"، ص: 147.
5. العربي الجديد، (2020)، "أزمة سيولة تعصف بالجزائر... تدافع على صرف الأموال"، تاريخ الاطلاع 04-02-2020 من الموقع الرسمي <https://www.alaraby.co.uk>
6. الإذاعة الجزائرية، (2020)، "بنك الجزائر: السيولة البنكية تقلصت الى أقل من 1.000 مليار دج في نهاية شهر ماي 2020"، الموقع الرسمي <https://www.radioalgerie.dz>، تاريخ الاطلاع 05-02-2020.
7. الإذاعة الجزائرية، (2020)، "خسائر أهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا"، الموقع الرسمي <https://www.radioalgerie.dz>، تاريخ الاطلاع 05-02-2020.
8. الحكومة الجزائرية (03-04-2020)، "بيان اجتماع الوزراء"، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى، الموقع الرسمي <http://www.premier-ministre.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 05-02-2020.
9. الخبر الصدق والمصادقية، (2020)، "الفنادق والوكالات السياحية تختنق"، الموقع الرسمي <https://www.elkhabar.com>، تاريخ الاطلاع 05-02-2020.
- 10.ONS , (2020), **LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -1er trimestre 2020**, Disponible sur le site officiel <https://www.ons.dz>, Afficher la date(04-02-2020).
11. بنك الجزائر. (2020)، "بيان صحفي - لجنة عمليات السياسة النقدية"، الموقع الرسمي <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 01-02-2020.
12. سليم مجلخ. (2016)، "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية.

13. صندوق النقد الدولي، (2020)، "آفاق الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، الموقع الرسمي، <https://www.imf.org>، تاريخ الاطلاع 2020-01-31.
14. عبد القادر رشو، (2020)، "فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي- دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2018"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، العدد 03، صص 35-50.
15. العربي الجديد، (2020)، "أزمة السيولة الخانقة في الجزائر"، تاريخ الاطلاع 2020-02-04 من الموقع الرسمي <https://www.alaraby.co.uk>
16. مريم بن شريف. (2017)، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 16، صص 125-150.
17. منظمة الصحة العالمية، (2020)، "مرض فيروس كورونا (كوفيد 19)" ، تاريخ الاطلاع 2020-01-28، الموقع الرسمي <https://www.who.int/ar/news/item/04-09-1441-who-timeline---covid-19>
18. وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)، "وباء كورونا: خسائر الجوية الجزائرية بلغت 38 مليار دج وقد تصل إلى 89 مليار دج نهاية العام"، تاريخ الاطلاع 2020-02-01، الموقع الرسمي <https://www.aps.dz/ar/economie/88066-38-89>
19. يونس نعمان منذر، جاسم حمد مخيف، وزينة طارق علي، (2020)، "البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جانحة كورونا"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 16، صص 421-430.

7- الملاحق:

الملحق رقم 01: نتائج اختبار ديكي فولر المطور على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDPR عند المستوى: وفق النموذج (5): بوجود ثابت فقط عند الفرق الأول: وفق النموذج (5): بوجود

ثابت فقط

Null Hypothesis: D(GDPDR) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.223844	0.0291	
Test critical values:			
1% level	-3.689194		
5% level	-2.971853		
10% level	-2.625121		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPDR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.832439	0.9996	
Test critical values:			
1% level	-3.679322		
5% level	-2.967767		
10% level	-2.622989		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARIMA المناسبة والمفاضلة بينهم

ARIMA(1, 1, 1)	ARIMA(1, 1, 0)	ARIMA(0, 1, 1)																																																																	
<p>Dependent Variable: DGDPR Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH) Date: 09/28/21 Time: 12:00 Sample: 1991 2019 Included observations: 29 Convergence achieved after 32 iterations Coefficient covariance computed using outer product of gradients</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>301.4066</td> <td>100.6340</td> <td>2.995077</td> <td>0.0061</td> </tr> <tr> <td>AR(1)</td> <td>0.811005</td> <td>0.170499</td> <td>4.758648</td> <td>0.0001</td> </tr> <tr> <td>MA(1)</td> <td>-0.353980</td> <td>0.341142</td> <td>-1.037632</td> <td>0.3094</td> </tr> <tr> <td>SIGMASQ</td> <td>36993.60</td> <td>13943.40</td> <td>2.799563</td> <td>0.0098</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.322955 Mean dependent var 359.7234 Adjusted R-squared 0.241710 S.D. dependent var 244.2350 S.E. of regression 212.6795 Akaike info criterion 13.70314 Sum squared resid 1130814. Schwarz criterion 13.89173 Log likelihood -194.6956 Hannan-Quinn criter. 13.78221 F-statistic 3.975060 Durbin-Watson stat 2.086452 Prob(F-statistic) 0.019118</p> <p>Inverted AR Roots .81 Inverted MA Roots .35</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	301.4066	100.6340	2.995077	0.0061	AR(1)	0.811005	0.170499	4.758648	0.0001	MA(1)	-0.353980	0.341142	-1.037632	0.3094	SIGMASQ	36993.60	13943.40	2.799563	0.0098	<p>Dependent Variable: DGDPR Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH) Date: 09/28/21 Time: 11:59 Sample: 1991 2019 Included observations: 29 Convergence achieved after 7 iterations Coefficient covariance computed using outer product of gradients</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>333.7159</td> <td>76.98385</td> <td>4.334883</td> <td>0.0002</td> </tr> <tr> <td>AR(1)</td> <td>0.548844</td> <td>0.164188</td> <td>3.342817</td> <td>0.0025</td> </tr> <tr> <td>SIGMASQ</td> <td>41811.53</td> <td>14733.96</td> <td>2.837823</td> <td>0.0087</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.274028 Mean dependent var 359.7234 Adjusted R-squared 0.218184 S.D. dependent var 244.2350 S.E. of regression 215.9536 Akaike info criterion 13.89806 Sum squared resid 1212534. Schwarz criterion 13.83951 Log likelihood -195.6219 Hannan-Quinn criter. 13.74236 F-statistic 4.907017 Durbin-Watson stat 2.272692 Prob(F-statistic) 0.015558</p> <p>Inverted AR Roots .55</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	333.7159	76.98385	4.334883	0.0002	AR(1)	0.548844	0.164188	3.342817	0.0025	SIGMASQ	41811.53	14733.96	2.837823	0.0087	<p>Dependent Variable: DGDPR Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH) Date: 09/28/21 Time: 11:47 Sample: 1991 2019 Included observations: 29 Convergence achieved after 27 iterations Coefficient covariance computed using outer product of gradients</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>352.3665</td> <td>54.87696</td> <td>6.421028</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>MA(1)</td> <td>0.348597</td> <td>0.196756</td> <td>1.771722</td> <td>0.0882</td> </tr> <tr> <td>SIGMASQ</td> <td>48267.45</td> <td>14650.63</td> <td>3.294565</td> <td>0.0028</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.161934 Mean dependent var 359.7234 Adjusted R-squared 0.097467 S.D. dependent var 244.2350 S.E. of regression 232.0275 Akaike info criterion 13.83375 Sum squared resid 1399756. Schwarz criterion 13.97520 Log likelihood -197.5894 Hannan-Quinn criter. 13.87805 F-statistic 2.511898 Durbin-Watson stat 1.668392 Prob(F-statistic) 0.100605</p> <p>Inverted MA Roots -.35</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	352.3665	54.87696	6.421028	0.0000	MA(1)	0.348597	0.196756	1.771722	0.0882	SIGMASQ	48267.45	14650.63	3.294565	0.0028
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																															
C	301.4066	100.6340	2.995077	0.0061																																																															
AR(1)	0.811005	0.170499	4.758648	0.0001																																																															
MA(1)	-0.353980	0.341142	-1.037632	0.3094																																																															
SIGMASQ	36993.60	13943.40	2.799563	0.0098																																																															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																															
C	333.7159	76.98385	4.334883	0.0002																																																															
AR(1)	0.548844	0.164188	3.342817	0.0025																																																															
SIGMASQ	41811.53	14733.96	2.837823	0.0087																																																															
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																															
C	352.3665	54.87696	6.421028	0.0000																																																															
MA(1)	0.348597	0.196756	1.771722	0.0882																																																															
SIGMASQ	48267.45	14650.63	3.294565	0.0028																																																															
ARIMA(2, 1, 1)		ARIMA(2, 1, 0)																																																																	

Dependent Variable: DGDPR Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH) Date: 09/28/21 Time: 12:02 Sample: 1991 2019 Included observations: 29 Convergence achieved after 11 iterations Coefficient covariance computed using outer product of gradients					Dependent Variable: DGDPR Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH) Date: 09/28/21 Time: 12:01 Sample: 1991 2019 Included observations: 29 Convergence achieved after 10 iterations Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	326.8015	80.93046	4.038054	0.0004	C	329.3633	71.05296	4.635462	0.0001
AR(2)	0.448995	0.165106	2.719433	0.0117	AR(2)	0.497207	0.167986	2.959816	0.0065
MA(1)	0.379670	0.197834	1.919137	0.0665	SIGMASQ	44269.71	14569.60	3.038500	0.0054
SIGMASQ	39063.32	13513.65	2.890656	0.0078	R-squared	0.231346	Mean dependent var	359.7234	
R-squared	0.321745	Mean dependent var	359.7234		Adjusted R-squared	0.172219	S.D. dependent var	244.2350	
Adjusted R-squared	0.240354	S.D. dependent var	244.2350		S.E. of regression	222.2111	Akaike info criterion	13.76241	
S.E. of regression	212.8696	Akaike info criterion	13.70296		Sum squared resid	1132836.	Schwarz criterion	13.89155	
Sum squared resid	1132836.	Schwarz criterion	13.89155		Log likelihood	-194.6929	Hannan-Quinn criter.	13.76202	
Log likelihood	-194.6929	Hannan-Quinn criter.	13.76202		F-statistic	3.953091	Durbin-Watson stat	1.959497	
F-statistic	3.953091	Durbin-Watson stat	1.959497		Prob(F-statistic)	0.019521			
Prob(F-statistic)	0.019521				Inverted AR Roots	.67	-.67		
Inverted AR Roots	.67	-.67			Inverted MA Roots	-.38			
Inverted MA Roots	-.38								

الملحق رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF على سلسلة بواقى نموذج (1, 1, 2) ARIMA

Trend and Intrecept	Intrecept	None
Null Hypothesis: K has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)	Null Hypothesis: K has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)	Null Hypothesis: K has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level	5% level
10% level	10% level	10% level
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات EViews10.